الشراكة العالميّة للتعليم

الخطة الاستراتيجية 2030

تحويل التعليم

تمهيد

يُعدّ التعليم أقوى استثمار يمكننا القيام به لمستقبلنا. فهو يُحفّز النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والقدرة على الصمود. يُزوّد التعليم الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للتكيّف والابتكار والمساهمة في تقدّم أوطانهم. وفي الوقت نفسه، يُعتبر التعليم حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، يُتيح، عند تحقيقه، فرصًا لا تقتصر على الأفراد فحسب، بل تشمل الاقتصادات بأكملها.

يكتسب الحصول على التعليم الجيد اليوم أهمية بالغة لدى 748 مليون طفل تسعى الشراكة العالميّة للتعليم إلى الوصول إليهم في البلدان الشريكة والمؤهلة، في ظلّ التغيرات الجذرية التي تشهدها هذه البلدان. تُحوّل التطورات التكنولوجية المتسارعة أسواق العمل، بينما تُرهق النزاعات وتغير المناخ وأزمة الديون والتحوّلات الديموغرافية، الأنظمة والموارد العامة. وفي العديد من البلدان، ترزح ميزانيات التعليم تحت ضغوطٍ شديدةٍ بينما تشتدّ الحاجة إلى أنظمة تعليميّة أكثر فعالية وشمولًا.

في هذا السياق، ترسم الخطة الاستراتيجية الخمسية الجديدة للشراكة العالميّة للتعليم - الخطة الاستراتيجية للشراكة العالمية للتعليم 2030- مسارًا واضحًا وطموحًا نحو تحقيق تعليمٍ جيدٍ للجميع. وتستند هذه الاستراتيجية إلى فكرة بسيطة لكنها قوية: يتطلّب ضمان حق كل طفل في الحصول على تعليمٍ جيدٍ إصلاحاتٍ شاملةً بقيادة البلدان، ترتكز على أنظمة قوية ومستدامة، وتدعمها شراكات فعّالة وتمويل هادف. وسيسمح نهجٌ شاملٌ على مستوى الشراكة لقياس النتائج، برصد التقدم المحرز في تحقيق هذا الطموح، مما سيعكس مساهمة شركاء الشراكة العالميّة للتعليم والتمويل في توفير التعلّم لكل طفل من خلال أنظمة تعليمية قوية وممولة تمويلًا كافيًا.

ترتكز الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2030 على التزامٍ متجددٍ بتحويل أنظمة التعليم بما يعود بالمنفعة على جميع المتعلّمين. وهذا يعني السعي إلى إصلاحات تعالج العوائق المتعددة والمتداخلة التي تحول دون حصول الأطفال على التعليم وإكماله والتفوق فيه، سواء كانت هذه العوائق مرتبطة بالفقر، أو النوع الاجتماعي، أو الإعاقة، أو النزوح، أو الموقع الجغرافي، أو قابلية التأثر بتغيّر المناخ. ومهما كانت الأولويّة في سياسات البلدان الشريكة - من تعزيز التعلّم التأسيسي إلى بناء مهارات القرن الحادي والعشرين أو دمج القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ في أنظمة التعليم - فإن الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2030 تركّز جهود الشراكة على تحقيق نتائج تضمن تحسينات مستدامة في التعلّم والإنصاف والسلامة.

تستند الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2030 إلى دروس مكتسبة من الخطة الاستراتيجيّة السابقة، وتشدّد على كيفية تحقيق تغيّر حقيقي. وهي تُقرّ بأن أنظمة التعليم المستدامة تتطلب تمويلًا كافيًا ومستدامًا قائمًا على الموارد المحلية. ومع ذلك، فإن إحراز تقدّم سريع يعتمد على استكمال الميزانيات الوطنية بمصادر أخرى من التمويل المبتكر والمحفّز من

الشركاء الثنائيين ومتعدّدي الأطراف والخيريين والخاصين. كما تُركّز الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2030 على قدرة الشراكة على حشد شراكات جديدة والاستفادة من موارد إضافية في قطاع التعليم، بما يتماشى مع الأولويّات الخاصة بالبلدان.

يعتمد تحويل أنظمة التعليم على الشراكات، لاستحداث أفكار جديدة من جهة، وإدخال إصلاحات ملموسة في الوقائع المحلية من جهةٍ أخرى. وتقرّ الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2030 بأن التغيير المستدام يتطلّب مشاركة فعّالة مع المعلّمين والشباب والمجتمع المدني لدعم الإصلاحات وتعزيز المساءلة. كما يتطلّب شركاء في التنمية يدعمون أولويات البلدان بدلاً من مشاريعهم الخاصة. هذا النوع من الشراكات الواسعة والشاملة، القائمة على الاحترام المتبادل، هو ما يُحدّد هوية الشراكة العالميّة للتعليم وتأثيرها.

بصفتي المديرة التنفيذية للشراكة العالميّة للتعليم، لقد رأيت تصميم البلدان على إعطاء الأولوية للتعليم حتّى في أوقات الشدة. ورأيت قادةً يتّخذون قراراتٍ جريئةً لحماية ميزانيات التعليم، ومجتمعاتٍ تعيد بناء المدارس بعد الأزمات، ومعلّمين يتصدّون لتحدي دعم الأطفال الذين فقدوا أشهرًا، لا بل سنواتٍ، من التعلّم. وهذه الأعمال هي التي ألهمت رؤية الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2030 وشكّلتها.

لن تكون الطريق أمامنا سهلةً. لكنّ التاريخ قد علّمنا أن التقدّم في التعليم لا يتحقق من خلال مشاريع قصيرة الأمد أو جهود متفرّقة، بل من خلال قيادة وطنيّة طويلة الأمد، واستثمار سليم، وتضامن مجتمع عالميّ يؤمن بحق كل طفل في التعلّم.

لورا فريجنتي



المديرة التنفيذيّة

مقدمة

في استراتيجيتها للأعوام الخمسة المقبلة، تُظهر الشراكة العالميّة للتعليم أنها مستعدة تمامًا وجاهزة أكثر من أي وقتٍ مضى للعمل جنباً إلى جنب مع البلدان الشريكة في تحويل أنظمتها التعليمية لمواجهة مستقبلٍ غامضٍ. وتستند الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2030 إلى مكانة الشراكة كأكبر صندوقٍ وشراكةٍ عالميّة مخصصةٍ بالكامل للتعليم.

ترسم الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2030 مسارًا واضحًا لدعم إصلاحات البلدان في التعليم لضمان تمكّن كل طفل من تطوير القدرات الأساسية المطلوبة من مئات ملايين الشباب الذين سينضمون إلى سوق العمل في السنوات المقبلة. تعزّز هذه المساعدة القيادة الوطنيّة والشراكة الشاملة، وتقوّي أنظمة التعليم لتحقّق نتائج على نطاق واسع، وتحسّن استدامة التمويل المحلي من خلال دمجه مع التمويل المبتكر. يسمح نهج قياس النتائج الشامل على مستوى الشراكة، برصد التقدّم المحرز في التعلّم والشمول من خلال المنح والتمويل المشترك، فضلاً عن الجهود المبذولة لتوفير دعم جماعي لأنظمةٍ تعليميّةٍ أقوى وأكثر استدامة.

القسم الأول من الاستراتيجية يُحدد الأزمات المتعدّدة التي يواجهها التعليم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بدءًا من النزاعات والنزوح القسري وصولًا إلى انعدام الأمن الغذائي والكوارث المرتبطة بالمناخ. ولا تحدث هذه الصدمات بوتيرة متزايدة فحسب، بل أصبحت أكثر ارتباطًا ببعضها البعض أيضًا. يجب على أنظمة التعليم أن تكون قادرةً على الصمود في وجه الأزمات، وأن تولّد في الوقت نفسه شبابًا قادرين على قيادة عمليّة التعافي ودفع عجلتها.

القسم الثاني يسلّط الضوء على الإمكانات الهائلة للتعليم الجيد والشامل باعتباره حصنًا منيعًا ضد الكوارث المستقبلية ومحركًا حيويًا لاستقرار البلدان ونموّها وأمنها. ومع ذلك، ثمة حاجةٌ إلى اعتراف أوسع بمساهمة التعليم في النمو الاقتصادي والازدهار، بحيث أنه يضاعف بفعاليّة تأثير الاستثمار في جميع القطاعات.

إنّ تمويل التعليم بطرق تزيل نهائيًا العوائق أمام حصول جميع الأطفال على تعليمٍ جيد، بغض النظر عن هويتهم أو مكان إقامتهم، يضاعف فوائده بشكل كبير. يُعدّ التخطيط والسياسات الشاملة أمراً بالغ الأهمية، وكذلك الاستثمار في المعلّمين الذين يلهمون الطلاب ويعلّمونهم، وفي التكنولوجيّات التي تُحسّن جودة التعليم الذي يوفّرونه.

القسم الثالث يتطرّق إلى هذه الشروط ويأخذ بالاعتبار دروسًا أخرى مكتسبة من الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2025 التي ألهمت هذه الاستراتيجيّة وصمّمتها للسنوات الخمس المقبلة. ويركز القسم بشكل خاص على الفوائد الناجمة عن تركيز الشراكة العالميّة للتعليم على قيادة البلدان، وتماشي الدعم مع أولوية واضحة لإصلاح التعليم، وأهمية التطرّق إلى المساواة بين الجنسين والشمول بشكل منهجي.

أدى تركيز البلدان الشريكة على إصلاحٍ واحدٍ إلى تشجيع النقاشات البنّاءة والهادفة بين الأطراف المعنيّة حول تعريف تحويل نظام التعلّيم، وكيفية تحقيقه، والموارد اللازمة لذلك. وقد أسفر ذلك بدوره عن تركيزٍ أكبر على بيانات التعلّم، والمساواة بين الجنسين والشمول، ورصد النتائج، والتمويل المحلي المستدام للتعليم. أما بالنسبة للشراكة العالميّة للتعليم، فقد شهدت السنوات الخمس الماضية وفاءها بوعودها بتقليص مدّة الموافقة على المنح، وتقريب مهامها من البلدان التي تخدمها، مع الحرص في الوقت نفسه على خفض التكاليف التشغيلية.

القسم الرابع يشرح دور هذا التطوّر في تشكيل نهج الشراكة العالميّة للتعليم في دعم البلدان الشريكة في سعيها إلى تنفيذ إصلاحات طموحة وشاملة في التعليم. ستوسّع الشراكة العالميّة للتعليم مدى استخدام التمويل المبتكر بطرقٍ تعزز التمويل المحلي للتعليم بدلًا من استبداله، وتقلّل الاعتماد على التمويل الخارجي. وسيستمرّ التركيز على مواجهة العوائق المتعدّدة أمام الشمول، بما في ذلك النوع الاجتماعي، والإعاقة، وحالة اللجوء، وأسباب التهميش الأخرى وفقًا للظروف المحلية. وسيسمح توسيع مدى توفّر بيانات نتائج التعلّم واستخدامها لتحسين سياسات التعليم والتخطيط له، وزيادة حجم وإنصاف وكفاءة التمويل المحلي، للشراكة العالميّة للتعليم بالاستفادة من التمويل القائم على النتائج.

ستسعى الشراكة العالميّة للتعليم إلى تشجيع مشاركة قادة المدارس والمعلمين والطلاب بشكل أكبر في تصميم الإصلاحات التعليميّة وتنفيذها. كما ستدعم الجهود الرامية إلى إعطاء التعليم أهمية أكبر في التخطيط واتخاذ القرارات في مختلف الوزارات والوكالات التي توفّر دعمًا حيويًا لتحويل أنظمة التعليم.

الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2025 – 2030

مبادئ الشراكة العالميّة للتعليم

- التعليم منفعة عامة وحق من حقوق الإنسان وعنصر تمكين لنيل الحقوق الأخرى
- تركيز مواردنا على ضمان التعلّم والإنصاف والشمول للأطفال والشباب الأكثر عرضةً للتهميش بما في ذلك المتأثرين بالهشاشة والنزاعات.
- تحقيق المساواة بين الجنسين
- تشجيع حوارٍ شاملٍ ومبنيٍّ على الأدلة بشأن السياسات، بمشاركة الحكومات الوطنية والجهات المانحة والمجتمع المدني والمعلمين والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص
- توفير الدعم لتعزيز المسؤوليات الوطنية والأولويات المحددة على الصعيد الوطني، على أن يرتبط هذا الدعم بأداء البلدان في تحسين الإنصاف والتعلّم
- تحسين فعالية التنمية من خلال مواءمة المساعدة وتنسيقها مع أنظمة البلدان
- تعزيز المساءلة المتبادلة والشفافية على جميع مستويات الشراكة
- العمل انطلاقاً من إيماننا بأن الشراكة الشاملة هي الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق نتائج التنمية

لمحة عن الشراكة العالميّة للتعليم

الرؤية

تعليمٌ جيّدٌ لكلّ طفل

المهمة

حشد شراكات واستثمارات تحوّل أنظمة التعليم في البلدان الشريكة، من دون ترك أي أحد يتخلّف عن الركب

الغاية

تسريع وتيرة الوصول إلى التعليم وتعزيز نتائج التعلّم والمساواة بين الجنسين من خلال أنظمة تعليمية منصفة وشاملة وقادرة على الصمود في القرن الحادي والعشرين

الأهداف

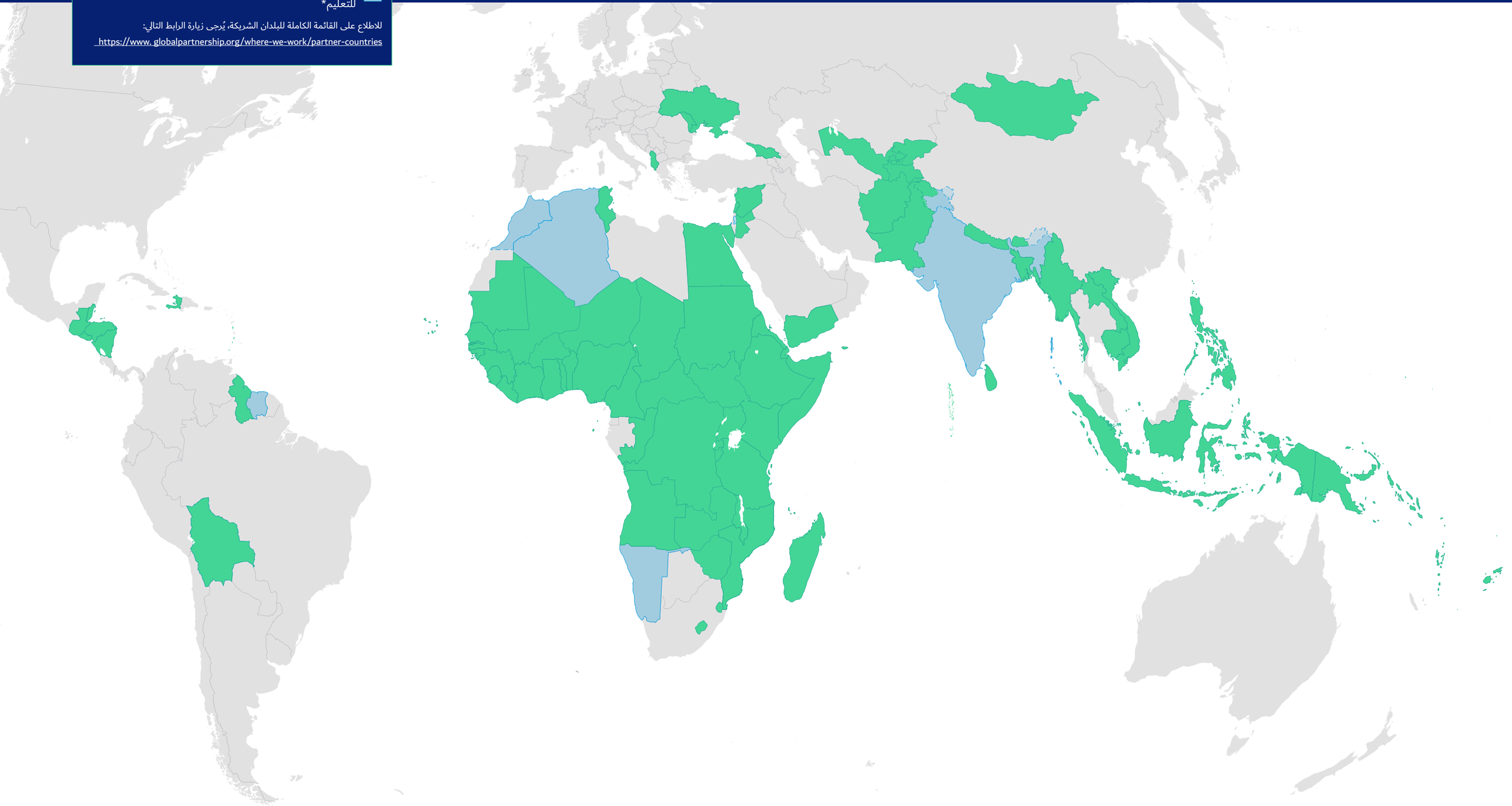
- تنفيذ البلدان لإصلاحات ذات أولوية من تصميمها في مجال التعليم بطريقةٍ فعالةٍ، مع دمجٍ كاملٍ للمساواة بين الجنسين وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والفئات المهمشة الأخرى وفقًا لسياق كل بلد
- حشد التمويل المحلي والخارجي لدعم التنفيذ الفعّال للإصلاحات ذات الأولويّة وضمان استمرارها
- تنفيذ الاصلاحات ودعمها بواسطة شراكات منسّقة وفعالة وشاملة ومسؤولة بين الأطراف المعنيّة الأساسيّة في النظام

البلدان الشريكة للشراكة العالميّة للتعليم

البلدان الشريكة للشراكة العالميّة للتعليم

البلدان والأقاليم المؤهلة للحصول على تمويل الشراكة العالميّة للتعليم*

للاطلاع على القائمة الكاملة للبلدان الشريكة، يُرجى زيارة الرابط التالي:
https://www. globalpartnership.org/where-we-work/partner-countries



1. عالم من الأزمات المتعددة

يدخل العالم حقبةً من الأزمات المتداخلة والمتفاقمة التي تُعيد تشكيل المشهد التنموي. تجتمع الصدمات المناخية والنزاعات وأزمة الديون والضغوط الديموغرافية وهشاشة الديمقراطية لتخلق بيئةً عالميةً تتّسم بعدم اليقين والتقلّبات. تواجه البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أزماتٍ متزامنة تستنزف قدرتها المالية وتُضعف العقد الاجتماعي. بلغت تكاليف خدمة الدين مستويات قياسية، مما يوجّه الموارد بعيدًا عن الاستثمارات الأساسية في البشر والقدرة على الصمود. في العديد من المناطق، يتزايد انعدام الأمن الغذائي والنزوح القسري والكوارث المرتبطة بالمناخ بشكلٍ حاد، وتتحمّل البلدان الأشد فقرًا وهشاشةً العبء الأكبر.[1]

تتعرّض المكاسب التي تم نيلها بعد جهودٍ كبيرةٍ فيما يتعلّق بالحد من الفقر وتنميةٍ رأس المال البشري وتحقيق المساواة بين الجنسين للخطر، إذ تواجه الحكومات صعوبةً في موازنة الاستجابة للأزمات والاستثمارات على المدى الطويل. ويتقلّص الحيز المالي المتاح للتعليم والصحة والتكيّف مع تغيّر المناخ، في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على هذه الأنظمة. تواجه البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا فجوةً تمويليةً سنويةً في قطاع التعليم تبلغ 97 مليار دولار أمريكي لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، في حين من المتوقع أن تنخفض الحصة العالميّة من المساعدات المخصّصة للتعليم بنسبة ٪25 بحلول عام 2027.[2] وفي الوقت نفسه، تختبر التحوّلات الديموغرافية والتغيّر التكنولوجي السريع وتراجع الثقة في المؤسسات العامة قدرة المجتمعات على التكيّف والحكم الشامل.[3] ويصبح التأثير الإجمالي عالمًا تكثر فيه الصدمات وترتبط ببعضها البعض ويصعب التعافي منها أكثر فأكثر.

يتركّز الأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بشكلٍ متزايدٍ، حيث يبلغ عمر شخص من كل 4 أشخاص أقل من 14 عامًا. على الصعيد العالمي، يعيش ٪86 من الأطفال حاليًا في هذه السياقات.[4] وتشهد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أسرع تحوّلٍ ديموغرافيٍّ في التاريخ الحديث: فمن المتوقع أن يرتفع عدد سكانها في سن العمل بأكثر من 620 مليون نسمة بحلول عام 2050.[5] وتمثّل هذه الزيادة الكبيرة في أعداد الشباب فرصةً وتحديًا في آنٍ واحدٍ. وستحدد الاستثمارات في التعليم والمهارات ما إذا كانت ستصبح محرّكًا للنمو الشامل أم مصدرًا لتفاقم انعدام المساواة.

في هذا السياق، يُمثّل التعليم قوةً تخلق الاستقرار واستثمارًا بالغ الأهمية في المستقبل. عندما تتعثر الأنظمة التعليميّة، تنعكس آثار ذلك عبر الأجيال، فتعمّق انعدام المساواة، وتضعف الاقتصادات، وتفاقم عدم الاستقرار. ويصبح التعليم، الذي يُعدّ حقًّا من حقوق الإنسان وعنصر تمكين لنيل الحقوق الأخرى، مُعرّضًا للمزيد من التقويض. لذا، فإن الاستثمار في التعلّم ليس واجبًا أخلاقيًا فحسب، بل هو ضرورة استراتيجية أيضًا: فهو أساسٌ لتمكين المجتمعات من الصمود والتكيّف والتحوّل في وجه الأزمات المتعددة. [6]

2. التعليم: استثمارٌ أساسي ومسؤولية مشتركة

يُتيح الوصول العادل إلى التعليم الجيد تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية ويعزّز السلام، مما يحفّز الاستقرار والقدرة على الصمود في عالمٍ يتغيّر بسرعة. فالتعليم حق من حقوق الإنسان، وسبيلٌ نحو الازدهار، وركيزةٌ أساسية للسلام والاستقرار والأمن البشري. يساهم الاستثمار في التعليم الشامل والمنصف في تعزيز قدرة المجتمعات على إدارة النزاعات، والتكيّف مع الهجرة وضغوط المناخ، والحفاظ على الظروف الملائمة للنمو المستدام.

على مدى العقود الخمسة الماضية، ساهم التعليم بنحو 50٪ من النمو الاقتصادي العالمي، وساعد في الحد من الفقر المدقع بنحو 40٪. [7] فكلّ سنةٍ دراسيةٍ إضافيةٍ ترفع دخل الفرد بنحو 10٪؛ أما بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، فالمكاسب أكبر، إذ تُقدّر بنحو 19.3٪ إلى 25.6٪ سنوياً. [8]

عندما يُعتبر التعليم أولويةً استراتيجيةً وطنيةً، يضاعف أثر الاستثمارات في جميع القطاعات. فهو يدفع عجلة الاقتصادات، ويجعل المجتمعات أكثر تماسكًا وقدرةً على الصمود في وجه الصدمات. يُعزّز التعليم الجيد الحوكمة والثقة الاجتماعية، مما يؤمّن الشروط اللازمة للاستقرار السياسي والسلام. وتشهد البلدان ذات مستويات أعلى من التحصيل التعليمي مخاطر أقل من حيث مواجهة النزاعات العنيفة، وتماسكًا اجتماعيًا أكبر.[9] يُزوّد التعليم الشباب بالمعرفة المدنيّة، والتفكير النقدي، والفرص الاقتصادية، مما يُعزّز الشرعية المؤسسية ويُقلل الهشاشة.

يعدّ الاستثمار بالتعليم استثمارًا في بناء السلام والتعافي. ففي سياقات ما بعد النزاعات، يساعد التعليم الشامل على إعادة بناء العقد الاجتماعي ويعزّز التسامح والهوية المشتركة ويقلّص معدّل اللجوء إلى التحرّكات المتطرّفة أو العنيفة[10]. إنّ تعليم الفتيات ذو أثر تحويلي بشكلٍ خاص: تساهم كل سنة إضافية من التعليم الثانوي في الحدّ من الزواج المبكر، وخفض معدلات الحمل المبكر، وزيادة المشاركة المدنيّة - وهي فوائد تتناقلها الأجيال وتُعزّز استقرار المجتمع.[11]

يمكن للاستثمارات في تعليم اللاجئين والنازحين أن تحقّق عوائد اقتصاديّة واجتماعيّة وتنمويّة واسعة النطاق، بحسب خيارات السياسات، بما في ذلك دمجهم في أنظمة التعليم والتوظيف الوطنيّة وتوافر تمويلٍ مناسبٍ يمكن توقّعه. ولا تقتصر هذه الفوائد على اللاجئين فحسب، بل تشمل أيضاً المجتمعات المضيفة وبلدان منشئهم[12]. ففي السياقات الهشة أو المتأثرة بتغيّر المناخ، يساهم إبقاء الأطفال - ولا سيما الفتيات - في المدارس في حمايتهم من الاستغلال والنزوح، وفي الوقت نفسه، يُساعد المجتمعات على التكيّف مع التغيّرات البيئية والاقتصادية.[13]

إنّ عدم الاستثمار في التعليم يكبّد البلدان تكاليف اقتصادية واجتماعيّة هائلة. فالتقاعس قد يكلّف الحكومات نحو 1,1 تريليون دولار سنويًا بسبب معدّلات ترك المدارس، فضلًا عن خسارة إضافية تُقدَّر بـ 3,3 تريليون دولار بسبب ضعف المهارات الأساسية. وإذا لم تُتَّخذ إجراءات عاجلة، فقد تصل خسائر العوائد على مدى الحياة إلى 21 تريليون دولار - أي ما يعادل نحو ٪17 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[14]. كما تُقدَّر الخسائر الناجمة عن محدودية الفرص التعليمية للفتيات وحدها بما يتراوح بين 15 و30 تريليون دولار من الإنتاجية المفقودة على مدى الحياة.[15]

على الرغم من ارتفاع معدّلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، لا تزال كل من الهويّة ومكان الإقامة تحدّدان بشدّة القدرة على الوصول إلى التعليم. في البلدان الشريكة للشراكة العالميّة للتعليم، ارتفع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بـ 14 مليون بين عامَي 2016 و2023، ليصل إلى 179 مليون طفل، ثلثاهم يعيشون في بلدان هشّة ومتضرّرة من النزاعات. وإذا لم يتم اتّخاذ أي إجراءات عاجلة، سيبقى ملايين آخرون محرومين من التعليم بحلول عام 2040. ويعيش نصف هؤلاء الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في البلدان الأكثر ضعفًا في وجه تأثيرات تغيّر المناخ، في حين يفرض التغيّر الديموغرافي السريع ضغطاً إضافياً على الأنظمة التعليمية المنهكة أصلاً.[16]

تتعدّد العوائق التي تحول دون الوصول إلى التعليم وتتشابك، ومنها الفقر، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، والنزاعات، والنزوح، والهشاشة المناخية. وتُعدّ الفتيات ذوات الإعاقة في المناطق الريفية من بين الأقل حظاً في الالتحاق بالمدرسة. وعلى الصعيد العالمي، 240 مليون طفل من ذوي الإعاقة—وعدد كبير منهم يعيشون في سياقات الأزمات—هم أكثر عرضةً بنسبة 49 في المئة لعدم الالتحاق بالمدرسة أبدًا. كما يواجه الأطفال اللاجئون والنازحون، ولا سيما الفتيات، عوائق متزايدة مثل انعدام الأمن، والتمييز، ومحدودية الموارد.[17]

تتغيّر المهارات المطلوبة من الشباب لدخول سوق العمل. فالمهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية العليا - بما في ذلك حل المشاكل، والتفكير النقدي، والإبداع، والتواصل، والتعاون - ضرورية للتكيّف مع التكنولوجيات الحديثة ومع الوظائف التي يصعب أتمتتها[18]. تُبنى هذه القدرات تدريجيًا خلال المسيرة التعليمية، بدءًا بالمهارات التأسيسيّة الشاملة:

القراءة والكتابة، والحساب، والتطور الاجتماعي والعاطفي، والاستعداد الرقمي. وتُعدّ مسارات التعلّم المتعددة - من الطفولة المبكرة إلى التعليم الثانوي - والخيارات المرنة، والمجتمعية، والمتكاملة مع العمل، والمستندة إلى مبادئ الإنصاف والأولويات الوطنية، عوامل حاسمة لمساعدة الشباب على اكتساب المهارات اللازمة للعمل والحياة.

من الضروري معالجة معدّل فقر التعلّم – نسبة الأطفال في سن العاشرة غير القادرين على قراءة نصٍ بسيط وفهمه - لإطلاق إمكانات الأفراد وتحقيق النمو على الصعيد الوطني. فتشكّل المهارات التأسيسيّة ركيزةً للتعلّم مدى الحياة والحصول على فرص العمل والقدرة على الصمود. وتشير أدلّة في بعض الدراسات الحديثة في إندونيسيا وباكستان إلى إمكانيّة تحصيل عوائد اقتصاديّة كبيرة على الاستثمارات في التعليم التأسيسي [19]. يؤثّر فقر التعلّم بمستويات متفاوتة على الفئات الأكثر تهميشًا، بما في ذلك الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والمتعلّمين في البلدان المتضرّرة من النزاعات واللاجئين والنازحين.[20]

ويبقى المعلّمون حجر الأساس في التعليم الجيد، إلّا أنّ العالم يواجه نقصًا في عدد المعلّمين سيصل إلى 44 مليون معلّم بحلول عام 2030، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. يُعدّ المعلمون العامل الأهم الذي يؤثر على نتائج التعلّم داخل المدرسة، إذ يؤدّون دورًا محوريًا في مساعدة الأطفال على تنمية المهارات التأسيسية والمهارات المتقدّمة. ويُعدّ تعزيز دعم المعلمين وقيادتهم - بخاصةٍ النساء منهم - أمرًا ضروريًا للتعويض عن خسائر التعلّم [21]. كما تعيق ظروف العمل السيئة، وانخفاض الأجور، ومحدودية التطوير المهني توظيف المعلّمين والاحتفاظ بهم. وتضطلع منظّمات المعلمين بدور حيوي في الحوار حول سياسات التعليم، حيث تقدّم خبراتها المهنية، وتُمثّل مختلف الأصوات، وتُقيم شراكات مع الحكومات لصياغة وتنفيذ إصلاحات تُعزّز التعليم والتعلّم.

يمكن لتكنولوجيا التعليم ذات التصميم الجيد أن ترافق المعلّمين وتوسّع نطاق التعلّم وتسدّ الفجوات التعليميّة، ولكنّ فرص الوصول إلى التعليم تبقى غير متساوية أبدًا. فـ36٪ من الأفراد في البلدان المنخفضة الدخل فقط لديهم القدرة على الوصول إلى الانترنت، ويتطلّب سد الفجوة الرقميّة ما يقدَّر بـ1,6 تريليون دولار بحلول العام 2030. [22] تحمل التقدّمات التكنولوجيّة في طيّاتها أيضًا عدّة مخاطر، بما في ذلك احتمال أن تفاقم انعدام المساواة أو أن تولّد تحيّزات أو أضرارًا جديدة إذا لم تخضع لحوكمة قويّة وضمانات أخلاقيّة وأسلوب تربوي بقيادة المعلّمين.

يحتاج العالم إلى التعليم اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى. إنّ فرصة شق طريقٍ نحو أنظمة تعليم مستدامة وشاملة وتدعمها التكنولوجيا – كما هو مذكور في أهداف التنمية المستدامة - باتت واضحة، إلّا أنّ تقلّص تمويل التعليم المتسارع يفرض قيودًا كبيرة. فمع تضاؤل الحيّز المالي وتراجع المساعدات التقليدية، تخضع ميزانيات التعليم إلى ضغوطٍ متزايدة – في اللحظة التي تشتدّ فيها الحاجة إلى التعليم لتتمكّن المجتمعات من التكيّف والتنويع والتعافي.

3. نظرةٌ استرجاعية: الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2025: تحويل التعليم والدروس المكتسبة

يقع تحويل النظام في صلب نموذج الشراكة العالميّة للتعليم لتحسين نتائج التعليم. في إطار الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2025، انتقلت الشراكة بقرارٍ حاسمٍ من التخطيط القطاعي والتدخّلات القائمة على المشاريع إلى نهجٍ متّسقٍ يغطّي جميع مستويات النظام ويهدف إلى تعزيز البيئة المؤاتية لتنفيذ إصلاحٍ مستدامٍ للتعليم.

أقرّت الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2025 بأنّ أنظمة التعليم هي أنظمة معقّدة يعتمد التقدّم فيها على كيفية تفاعل مختلف العناصر وتعزيزها لبعضها البعض. يتطلّب تحقيق نتائج واسعة النطاق عدم الاكتفاء بتمويل مشاريع فرديّة؛ إذ يعتمد على مواءمة عناصر النظام وتكاملها، بدعمٍ من الالتزام السياسي، والقدرات المؤسسية، والشراكات الشاملة. وكانت الغاية من التركيز على إصلاحٍ واحدٍ ذي أولويّة إدارة التغيير في أنظمة التعليم وزيادة مستوى المواءمة إلى أقصى حد وتعزيز المسؤوليّة الوطنيّة لتحقيق الأهداف.

يقوم نهج تحويل النظام على أربعة مبادئ أساسية:

- **قيادة البلدان ومسؤوليّتها في توليّ زمام المبادرة:** تتمّ إصلاحات بقيادة الحكومة وتندرج ضمن خطط قطاع التعليم الوطنيّة.
- **الاتساق والمواءمة:** يعمل جميع الشركاء على تحقيق إصلاح مشترك يُعطى الأولويّة، بما يسمح بتجنّب التشتّت والازدواجية.
- **التمويل من أجل تحقيق النتائج:** يتم استخدام الموارد لتعزيز الأنظمة الحكومية وتحفيز إحراز تقدّم قابل للقياس.
- **الشمول والقدرة على الصمود:** تسعى الإصلاحات إلى إزالة العوائق التي يواجهها المتعلّمون المهمّشون وتعزيز قدرة الأنظمة على تحمّل الصدمات.

يتطلّب الانتقال من المشاريع إلى تحويل النظام طرقًا جديدةً في العمل. تبدأ الإصلاحات بتشخيصٍ مشتركٍ لمعوّقات النظام التي تؤثر على تنفيذ إصلاحٍ ذي أولويّة انطلاقًا من الخطط الوطنيّة القائمة. تجمع هذه العملية التشاركيّة بين القيادة السياسية ووجهات النظر الفنية لتركيز الاهتمام على التغييرات التي يُرجح أن تُحقق تحسيناتٍ قابلة للقياس. ونجد بين الدروس الرئيسية [23]:

- يعزّز تركيز الاهتمام على إصلاح ذي أولوية واحد الزخم السياسي وتنسيق الموارد.
- تساعد الإدارة التكيّفية، المدعومة بالرصد المشترك، على استمرار زخم تنفيذ الإصلاح.
- يعزّز التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي، والبيانات والأدلة، والتمويل المحلي، والتنسيق الفعّال، قدرة النظام على مواصلة تنفيذ الإصلاح على المدى الطويل.

في إطار الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2025، تم دمج الفتيان والفتيات المهمّشين والأطفال ذوي الإعاقة والمتعلّمين اللاجئين والنازحين في أجندات الإصلاح بشكلٍ متزايدٍ. وساهمت المقاربة الأكثر منهجيّة للمساواة بين الجنسين بتعزيز الوعي المؤسسي والمساءلة، إلّا أنّ الاستثمار المستمرّ بالقيادة والقدرات وأنظمة البيانات يبقى ضروريًا. وتشير أدلة التقييم إلى ما يلي [24]:

- **تعزيز دمج التحليل المستجيب للنوع الاجتماعي** في التخطيط القطاعي وتصميم الإصلاحات ذات الأولوية
- **زيادة التمويل المخصص للمساواة بين الجنسين والشمول**، مع مضاعفة حصة الأنشطة المتعلقة بالنوع الاجتماعي مقارنةً بحصّتها في إطار الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2020
- **تعزيز الحوار السياسي واستخدام البيانات** لدعم الإصلاحات التي تعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتلبية احتياجات المتعلّمين اللاجئين والنازحين.

وقد سلّط الأثر المتزايد للتغيّر المناخي الضوء على أهميّة أنظمة التعليم الشاملة والقادرة على الصمود. وفي إطار الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2025، بدأت البلدان بدمج تقييم المخاطر والبنى التحتيّة المقاومة للكوارث والتوعية المناخيّة في تخطيطها القطاعي وأولويات الإصلاح التي تضعها. وتشير الدروس الأوليّة إلى أنّ التعاون بين القطاعات، ولا سيما مع وزارات البيئة والحماية الاجتماعية، قد ساهم في تعزيز دور التعليم في استراتيجيّات التكيّف الوطنيّة [25].

وقد دعمت الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2025 تولّي البلدان زمام المبادرة والمقاربات المبنيّة على الشراكة. وقادت الحكومات عمليّة تحديد الإصلاحات وتصميمها وتنفيذها، بينما نسّقت الشراكة العالميّة للتعليم وشركاؤها جهودهم مع الأنظمة الوطنية بدلاً من الهيكليّات الموازية. وارتفع عدد وكلاء المنح والممولين المشاركين، مما أتاح إقامة شراكات مالية وتقنية جديدة. وتؤكد التقييمات أن القيمة المضافة للشراكة العالميّة للتعليم تكمن في "قدرتها على تعزيز الحوار الشامل، ودعم قيادة الحكومات، وضمان التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة حول الأولويات المشتركة" [26].

وقد ساهمت العديد من الآليّات في تعزيز نهج الشراكة هذا:

- عزّزت عمليّة وثيقة الشراكة التنسيق الوطني من خلال الربط ما بين القيادة السياسيّة والأدلّة التقنيّة [27].

- تمّ تحسين الحوار والتنسيق والمساءلة المتبادلة بين الحكومات والشركاء المعنيّين.
- قدّمت عمليّات المراجعة المشتركة فرصًا للتفكير والتعلّم التكيّفي والتصحيحات في منتصف العمليّة.
- رفعت المبادرات مثل صندوق Education Out Loud وآليّة تبادل المعرفة والابتكار أصوات المجتمع المدني وعزّزت التعلّم بين البلدان [28].
- تم تنويع مجموعة وكلاء المنح المعتمدين، لتتناسب قدرات الشركاء مع احتياجات البلدان في مختلف السياقات.

إلى جانب إصلاحات البرامج، واصلت الشراكة العالميّة للتعليم تكييف نموذجها التشغيلي وتبسيطه للاستجابة إلى التقييمات وملاحظات الجهات المعنيّة وجهود الإصلاح المتعدّدة الأطراف على نطاق أوسع. وقد سمحت هذه التغييرات للشراكة بأن تسرّع الدعم للبلدان الشريكة، ممّا أدّى إلى تخفيض متوسط وقت الموافقة على منح تحويل النظام وتقصير الفترة الزمنيّة الممتدّة بين الموافقة على المنحة وبدء البرنامج. كما تسمح الخطوات المبسّطة ما بعد الموافقة ومسارات العمل التشغيلية المحسّنة للبلدان بالبدء بالتنفيذ في وقتٍ أقل، وبحشد الموارد حيث تشتد الحاجة إليها.

تستمرّ الشراكة العالميّة للتعليم في إظهار كفاءة داخلية عالية من خلال إدارتها المالية الحذرة وقدرتها على التحكّم في تكاليف التشغيل. وقد سمحت التدابير الاستراتيجية - بما في ذلك تبسيط عمليّة التوظيف، وخفض تكاليف العمليّات، والتحوّل الرقمي – للشراكة بتوفير مستوياتٍ عاليةٍ من الدعم للبرنامج والموافقة على المنح مع الالتزام بمعايير الإنفاق التي وافق عليها مجلس الإدارة.

لقد أظهرت الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2025 في مختلف السياقات أنّ تحويل أنظمة التعليم يتطلّب ما يلي:

- وضع أولويّات واضحة للإصلاحات المندرجة في الأنظمة الوطنيّة
- القيادة والقدرة على توليّ زمام المبادرة على جميع المستويات
- شراكات شاملة قائمة على الأدلّة تتمحور حول غايات مشتركة
- تمويل وحوافز تعزّز الاستدامة
- الإنصاف والمساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود كأهداف متكاملة – وغير منفصلة – للنظام.

انطلاقًا من هذه الدروس، ترسّخ الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 التزامها بتحويل النظام من خلال التركيز بوعي أكبر على التمويل المستدام للتعليم، والإصلاحات التي تقودها البلدان، والعمل في إطار الشراكة. وباتت مقاربات المساواة بين الجنسين والشمول أكثر دقّةً، مع الانتقال المدروس نحو التقاطعيّة. ويعزّز الرصد السنويّ واستخدام حوافز التمويل المسؤوليّة المشتركة عن النتائج، ممّا يضمن التركيز على التقدّم القابل للقياس. (سيتم تتبّع التقدّم من خلال إطار نتائج الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 - الملحق 1). وتدعم هذه الدروس النهج المتطوّر للشراكة العالميّة للتعليم: دعم الإصلاحات التي تطلقها البلدان من خلال رصدٍ دقيق، وتحفيز النتائج عبر التمويل، ودمج المساواة بين الجنسين والشمول في كل مرحلة من مراحل الشراكة.

4. تطوّر نهجنا مع الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030

تستند الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 إلى نظريّة تغيير واضحة ومشتركة (المربّع 1)، وترتكز على فكرة بسيطة لكنها قوية: يمكن ضمان حق كل طفل في الحصول على تعليمٍ جيدٍ عندما تقود البلدان إصلاحات شاملة، مبنيّة على أنظمة قوية ومستدامة، وتدعمها شراكات فعّالة وتمويل هادف. في الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030، تُعمّق الشراكة هذا النموذج من خلال ربط تحويل النظام بالتمويل المستدام بشكل أوضح، وتعزيز التركيز على النتائج، وتوسيع دور الشراكة، والاستفادة من التمويل المبتكر، وتأكيد الدور المحوري الذي يؤدّيه المعلّمون. وتهدف هذه التحوّلات معًا إلى تحويل الطموح إلى تقدّمٍ مستدامٍ لكل متعلّم.

يتطلب تحويل الأنظمة التعليمية تمويلًا عادلًا ومستدامًا ويمكن توقّعه. ولا تدوم إصلاحات التعليم إلا إذا كانت متجذرة في أنظمة وطنية قوية ومدعومة باستراتيجيات مالية متماسكة. ولذلك، تعزز الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 الصلة بين تحويل النظام والتمويل المستدام - من خلال مواءمة الخيارات المالية، والقرارات حول السياسات، والنتائج نحو هدف مشترك: تعليم جيد لكل طفل. وستعمل الشراكة العالميّة للتعليم مع وزارات التعليم والمالية والتخطيط لإعادة تعريف التعليم كاستثمار استراتيجي في رأس المال البشري، والقدرة على الصمود، والنمو. ويشمل ذلك تعزيز قدرة وزارات التعليم على المشاركة في الحوار المالي والتأثير على القرارات المتعلقة بالميزانية والديون. وفي السياقات الهشة والمتضرّرة من النزاعات، يجمع نموذج تمويل الشراكة العالميّة للتعليم بين المرونة والاستدامة - مما يضمن استمرارية التعلّم مع تعزيز قدرة النظام على الصمود على المدى الطويل. تواصل الشراكة العالميّة للتعليم توسيع نطاقها الجغرافي لتقديم الدعم المالي، مع إعطاء الأولوية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية النامية المؤهلة للاستفادة من موارد المؤسسة الدولية للتنمية، مع توجيه المخصصات بشكل أساسي إلى البلدان ذات الاحتياجات التعليمية الأكبر. (انظر الملحق 2).

لا يزال التمويل العام المحلي حجر الأساس في تحقيق الاستدامة. من خلال إشراك الوزارات الحكومية المختلفة - ولا سيما وزارات التعليم والمالية والتخطيط، تُسهم الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2030 في ترسيخ التعليم كاستثمار استراتيجي في رأس المال البشري، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق النمو - وليس مجرد تكلفة اجتماعية. وستواصل الشراكة العالميّة للتعليم دعم البلدان لتحسين كفاءة وإنصاف وحجم الإنفاق المحلي على التعليم من خلال تعزيز التخطيط ووضع الميزانيات والإدارة المالية العامة. وستأتي الحوافز القائمة على النتائج لمكافأة الحكومات التي تُحسّن حجم أو إنصاف أو كفاءة التمويل المحلي، مع مراعاة السياقات الهشة والمتضرّرة من النزاعات. ويُقر هذا النهج بأن تحويل النظام بشكلٍ مستدامٍ لا يتحقّق من خلال التمويل الخارجي وحده، بل يعتمد على كيفية تحديد الحكومات لأولوياتها وإدارة مواردها مع مرور الوقت.

المربع 1. نظريّة التغيير

يمكن ضمان حق كل طفل في الحصول على تعليم جيد عندما تقود البلدان إصلاحات شاملة، ترتكز على أنظمة مستدامة، وتدعمها شراكات فعّالة وتمويل هادف.

إذا قامت البلدان الشريكة بما يلي:

- تنفيذ إصلاحات ذات أولويّة محدّدة بدقّة بحسب السياق مع دمج المساواة بين الجنسين والشمول (بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين داخليًّا والمجموعات المهمّشة الأخرى، وفقًا للسياق)، والقدرة على الصمود في ظل التغيّر المناخي؛
- تعزيز المؤسسات وأنظمة التنفيذ اللازمة لوضع هذه الإصلاحات حيّز التنفيذ ورصدها وضمان استدامتها، خصوصًا للفئات الأكثر تهميشًا؛
- تأمين تمويلٍ مناسبٍ ومستدام مع الاعتماد على الموارد المحلية كركيزةٍ أساسيةٍ، وتنسيق التمويل الخارجي ليكون بمثابة حافز؛
- ضمان دور المعلّمين والمجتمع المدني والشباب وأولياء الأمور والهيئات ما دون الوطنية والأطراف المعنيّة في تصميم ودعم الإصلاحات بفعاليّة...

إذًا، تتمكّن البلدان من بناء أنظمة تعليم أقوى وأكثر استدامةً قادرةٍ على ضمان التعليم الجيد لكلّ طفل.

كذلك، ستعمل أنظمة التعليم القويّة والتي تتمتّع بتمويلٍ مستدام – وهي صالحة للقرن الحادي والعشرين – على تسريع وتيرة التقدّم في تحسين قدرة الأفراد على الوصول إلى التعليم، والتعلّم والمساواة بين الجنسين والشمول، مع تزويد الشباب بالمهارات والقدرة على الصمود اللازمة للمستقبل.

إذا حقّق جميع أعضاء الشراكة العالميّة للتعليم ما يلي:

- العمل معًا على المستوى الوطني للتوافق على إصلاحٍ ذي أولويّة واضحٍ ومحدّدٍ وفقًا للسياق، يتم تنفيذه بقيادة الحكوماتً؛
- تحسين الفرص المتاحة لحشد التمويل وتوفيره وتنسيقه لدعم هذا الإصلاح؛
- إذا تمكّنت أمانة الشراكة العالميّة للتعليم من إدارة موارد الشراكة الماليّة والتقنيّة والموحّدة تحت إدارة مجلس إدارة الشراكة العالميّة للتعليم...

إذًا، تتمكّن الشراكة العالميّة للتعليم من تحقيق مهمّتها المتمثّلة بحشد الشراكات والاستثمارات التي تحوّل أنظمة التعليم في البلدان الشريكة، من دون أن تترك أي أحدٍ يتخلّف عن الركب.

المربع 1. نظريّة التغيير

المهمّة

حشد الشراكات والاستثمارات التي تحوّل أنظمة التعليم في البلدان الشريكة، من دون ترك أي أحد يتخلّف عن الركب

الأهداف

جميع الشركاء

- يعملون معًا للتوافق على إصلاح ذي أولويّة واضحٍ ومحدّدٍ وفقًا للسياق
- يحسّنون الفرص المتاحة لحشد التمويل وتوفيره وتنسيقه لدعم هذا الإصلاح

أمانة الشراكة العالميّة للتعليم

- إدارة الموارد الماليّة والتقنيّة للشراكة بكفاءةٍ وفعاليّة لدعم تنفيذ الإصلاح وتمويله، تحت إدارة مجلس إدارة الشراكة العالميّة للتعليم
- حشد التمويل وتسهيل الشراكات لدعم الإصلاحات التي تقودها الحكومة

1. تنفيذ البلدان لإصلاحاتها ذات الأولويّة في التعليم مع دمجٍ كاملٍ للمساواة بين الجنسين والشمول، والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمجموعات المهمّشة وفقًا لسياق كل بلد

2. حشد تمويل محلّي وخارجي لدعم الإصلاحات ذات الأولويّة وضمان استمرارها

3. تنفيذ الاصلاحات ودعمها بواسطة شراكات منسّقة وفعّالة وشاملة ومسؤولة، لا سيما مع الأطراف الأساسيّة المعنيّة بالنظام

أنظمة تعليم أقوى وأكثر استدامةً لضمان تعليمٍ جيدٍ لكلّ طفل

الغاية

تسريع وتيرة الوصول إلى التعليم، وتعزيز نتائج التعلّم والمساواة بين الجنسين من خلال أنظمة تعليميّة منصفة وشاملة وقادرة على الصمود في القرن الحادي والعشرين

الرؤية تعليمٌ جيّدٌ لكلّ طفل

يبقى التمويل الخارجي ضروريًا، لا سيما بالنسبة لأفقر البلدان وأكثرها تضررًا من الأزمات - ولكن يجدر به أن يكون محفزًا لا بديلًا. في ظل تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية، ستركز الشراكة العالميّة للتعليم بشكل أكثر دقة على الاستفادة من الموارد الخارجية، بخاصةٍ المساعدات غير التقليدية، بما يتماشى مع أولويات البلدان. وعندما يكون ذلك ممكنًا، سيتم هيكلة تمويل الشراكة العالميّة للتعليم لتوفير موارد محلية وخارجية إضافية ودعم مسارات مستدامة تقلل تدريجيًا الاعتماد على المساعدات. في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة، يمكن مواءمة تمويل الشراكة العالميّة للتعليم بسرعة مع الاستجابات الإنسانية، بالتشاور مع صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" (المربع 2) لضمان اتباع نهج منسّق، والحرص على استمرارية التعلّم مع التركيز المستمر على تعزيز النظام. كما ستواصل الشراكة العالميّة للتعليم تكييف نموذجها التمويلي والتشغيلي مع تطوّر المشهد التعليمي في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة.

تتبنّى الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 نهجًا يركّز أكثر على الأبعاد المتعددة والمتداخلة للعوائق التي تحول دون حصول الأطفال على التعليم والتفوّق فيه. إنّ التحليل السياقي للعوامل المتعلقة بالفقر، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، وحالة اللجوء، والموقع الجغرافي، والتأثر بتغير المناخ، يسمح للشركاء بتحديد المتعلّمين الأكثر عرضةً لخطر الاستبعاد (في الرسم 1، وكذلك المربعين 3 و4). ويكشف النظر في هذه العوامل، إلى جانب جودة التعليم ومدى وصول النظام، عوائق معقدة ومتداخلة، بما في ذلك ازدياد خطر التعرّض للعنف داخل المدارس وحولها. وتدعم الشراكة العالميّة للتعليم الشركاء في تحديد أنماط التهميش التعليمي، وفي التخطيط ووضع الميزانية اللازمة لضمان الوصول إلى التعليم والمشاركة الكاملة فيه (إتمام الدراسة، والتعلّم، والسلامة) لكل فتاة وفتى.

المربع 2. تكامل عمل الشراكة العالميّة للتعليم وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"

تعدّ العديد من البلدان الشريكة في الشراكة العالميّة للتعليم هشّةً أو متضرّرةً من النزاعات. وتعتبر قدرة الشراكة العالميّة للتعليم على الاستجابة بمرونة في هذه السياقات أمرًا بالغ الأهمية لمهمتها المتمثلة في تعزيز الأنظمة التعليمية وضمان ألّا يُترك أي أحدٍ يتخلّف عن الركب. تُقدّم الشراكة العالميّة للتعليم وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" قيماً متميزة ومتكاملة في سياقات الطوارئ والأزمات الممتدة. يتطلب التكامل تنسيق الجهود مع الأنظمة الوطنية لدعم التحولات المتماسكة ومسارات الخروج المستدامة من صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" إلى الشراكة العالميّة للتعليم.

في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة، يمكن للشراكة دعم البلدان الشريكة للحدّ من تعطيل أنظمة التعليم، وتوفير فرص تعلّم مستمرة، وتحقيق التوازن بين احتياجات الاستجابة الفورية وجهود تعزيز أنظمة التعليم على المدى الطويل. قد تشمل عمليات الشراكة العالميّة للتعليم في سياق العمل الإنساني حالاتٍ قد لا تكفي فيها موارد صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" وحدها لتلبية الاحتياجات على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه، مع أنّ صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" يعمل بشكلٍ رئيسي في سياقات الأزمات الانسانيّة الحادة، إلّا أنّه قد يعمل أحيانًا أيضًا في سياقات الأزمات الممتدة.

وإدراكاً للولاية المتميّزة التي يضطلع بها صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، ستحرص الشراكة في إرشاداتها وموادها التواصلية على توضيح المسؤولية الأساسية لصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" في قيادة التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك تخصيص التمويل ووضع خطط الاستجابة.

سيحتفظ تمويل الشراكة العالميّة للتعليم بالمرونة لدعم الاستجابة الطارئة في حال عجز صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" عن القيام بذلك، أو عندما تكون موارده وحدها غير كافية لتلبية حجم الاحتياجات. وسيتم مناقشة أي استجابة طارئة مدعومة بتمويل الشراكة العالميّة للتعليم مع صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" مسبقًا.

ستقدّم الشراكة العالميّة للتعليم بشكل مشترك مع صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" إرشادات للشركاء على المستوى الوطني حول كيفية ترتيب وتنسيق الدعم في السياقات التي يتواجد فيها كلاهما.

الرسم 1. نهج الشراكة العالميّة للتعليم التقاطعي للمساواة بين الجنسين



تكمن إحدى الدروس المكتسبة من الخطة الاستراتيجية للشراكة العالميّة للتعليم 2025 في أنّ التحوّل ينبغي أن يُقاس بنتائج ملموسة — أي تحسّن التعلّم وتعزيز الشمول — لا بالمدخلات وحدها. لذا، تعزّز الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 ثقافة التنفيذ والمساءلة المشتركة عبر الشراكة، مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات لتحقيق النتائج. (يرد وصف النموذج التشغيلي للشراكة العالميّة للتعليم وطرق عملها في الملحق 3.)

سيؤدي تحسين بيانات نتائج التعلّم التأسيسي إلى توفير موارد إضافية من الشراكة العالميّة للتعليم. تعدّ المهارات التأسيسيّة (كالقراءة والكتابة والحساب والمهارات القابلة للنقل، مثل المهارات الاجتماعية والعاطفية) ضروريّةً للتعلّم وتطوير المهارات في المستقبل، إلّا أنّ توفّر البيانات - لا سيما البيانات القابلة للمقارنة عبر الزمن أو بين البلدان – لا يزال محدودًا في العديد من البلدان الشريكة.[29] ستربط الشراكة العالميّة للتعليم التمويل القائم على النتائج بتحسينات في توفّر بيانات التعلّم التأسيسي واستخدامها، وذلك من خلال تحديد الخطوات العمليّة اللازمة لتعزيز أنظمة التقييم وتوفير حوافز لتنفيذها.

ستتابع عملية رصد النتائج التقدّم المحرز على مستوى النظام والنتائج على مستوى المستفيدين، بدعمٍ من المنح والتمويل المشترك من الشراكة العالميّة للتعليم. على صعيد النظام، يشمل ذلك تنفيذ الإصلاحات، والتمويل، والشمول، وبيانات التعلّم، وفعاليّة الشراكات. أما على صعيد المستفيدين، فستركز النتائج على الفوائد القابلة للقياس للمعلّمين والمتعلّمين، لا سيما نتائج التعلّم، والمساواة بين الجنسين، والشمول. وستربط مؤشرات أقل عددًا وأكثر وضوحًا وجدوى، المدخلات بالنتائج، مما يساعد البلدان على التركيز على ما يمكن تحقيقه من خلال السياسات والتنفيذ.

المربع 3. الالتزامات العالميّة للشراكة العالميّة للتعليم بشأن الإعاقة

اثناء القمة العالميّة للإعاقة 2025، تعهّدت الشراكة العالميّة للتعليم بدعم البلدان في تعزيز استخدام البيانات المتعلقة بالإعاقة والعوائق المتقاطعة، وتعزيز التمويل المنصف، بما في ذلك لصالح الأطفال ذوي الإعاقة.

في إطار الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم، ستواصل الشراكة:

- نشر الأدلة والمعرفة حول الممارسات الفعّالة في مجال التعليم الشامل
- توفير فرص بناء القدرات لدعم تطوير السياسات الدامجة والتخطيط لها وتنفيذها
- تعزيز المشاركة الفاعلة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليّات قطاع التعليم على الصعيد الوطني

كما ستعزّز الشراكة رصد حجم تمويلها المخصص لدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030.

سيتم تصنيف النتائج حسب النوع الاجتماعي، مع اتباع نهج تقاطعي لتتبع أشكال الاستثناء الأخرى وفقًا للسياق، وهذا يشمل المتعلّمين اللاجئين والنازحين. وتماشياً مع التزامات الشراكة العالميّة للتعليم بشأن الإعاقة، سيعزز الدعم الإضافي تتبع نتائج الأطفال ذوي الإعاقة.

لا يهدف القياس في إطار الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 إلى المساءلة فقط، ولكنّه أيضًا بمثابة أداة تعلّم. ويترافق الرصد الكمّي بالتعلّم التقييمي، مما يُمكّن البلدان من تكييف إصلاحاتها لدى ظهور أدلة جديدة. كما يتيح الرصد السنوي ومراجعات منتصف المدّة - المشمولة في الحوار القطاعي المستمر - تتبعاً شاملاً للنتائج، وتصحيح المسار، والتحسين المستمر، ويعزز المساءلة المتبادلة بين الحكومات والشركاء والمواطنين.

مع تطوّر الشراكة العالميّة للتعليم، يصبح تزويد البلدان الشريكة بقدراتٍ عالميّةٍ وتعزيز الفعالية الداخلية عنصرين أساسيين لتحقيق أثر ملموس. ستواصل أمانة الشراكة العالميّة للتعليم تبسيط العمليات وتعزيز أدوارها في البلدان من خلال حضور إقليمي ووطني أقوى. وهذا ما يجعل الشراكة العالميّة للتعليم شريكًا مرنًا قادرًا على التكيّف مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان والتحولات في هيكليّة التعليم العالمي.

تكمن القيمة المضافة للشراكة العالميّة للتعليم في هويّتها المزدوجة كصندوقٍ من جهة وشراكة متعدّدة الأطراف من جهةٍ ثانية. من خلال قدرتها على جمع مختلف الأطراف، تساعد الشراكة العالميّة للتعليم البلدان على تحقيق توافقٍ سياسي حول الإصلاحات ذات الأولويّة، ومواءمة الدعم الخارجي وضمان تنفيذ الإصلاحات من قبل المؤسسات الوطنيّة بنفسها لا عبر المشاريع وحدها. في إطار الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030، يصبح دور الشراكة أكثر عمليّةً وشمولًا، مع اتّباع مقاربات مكيّفة مع السياق في المناطق الهشّة والمتضرّرة من النزاعات. (يتم توفير لمحة عامة عن مجموعات الشركاء والجهات المعنيّة لدى الشراكة العالميّة للتعليم في الملحق 4.)

يُعدّ قادة المدارس والمعلّمون والطلاب عناصر فاعلة أساسية في إصلاح التعليم، إلا أن أصواتهم غالبًا ما تكون غير مسموعة. توسّع الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 نطاق التعاون مع منظمات المعلّمين والمجتمع المدني، بالشراكة مع الحكومات. وتهدف إلى تعزيز مشاركتهم في الحوار المتعلق بالسياسات وتنفيذ البرامج، مع التركيز بشكل خاص على المعلّمات، والمعلّمين ذوي الإعاقة، والمعلّمين اللاجئين. كما سيتم دعم البلدان الشريكة لتمكين الطلاب والشباب من المشاركة الفعّالة في الحوار وعمليّات صنع القرار.

المربع 4. الالتزام العالمي للشراكة العالميّة للتعليم تجاه اللاجئين

في المنتدى العالمي للاجئين 2023، انضمت الشراكة العالميّة للتعليم إلى شركائها في تعهّدٍ متعدّد الأطراف بتوسيع نطاق حصول الأطفال اللاجئين على تعليم آمن وجيد وملائم، ودعم إدماجهم في أنظمة التعليم الوطنية. للوفاء بهذا التعهّد، ستحشد الشراكة العالميّة للتعليم المزيد من التمويل لإدماج اللاجئين من خلال آليات المنح الخاصة بها؛ والدعوة إلى زيادة تمويل التعليم في البلدان الشريكة المضيفة للاجئين؛ ودعم حوار السياسات الشامل والقائم على الأدلة بشأن الإدماج؛ وتشجيع تبادل المعرفة وتطوير المنافع العامة العالميّة التي تعزز الإدماج على المستوى الوطني.

لا تزال وثيقة الشراكة الآلية المركزية لمواءمة جهود الجهات المعنيّة حول إصلاح حكومي موحّد، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المشتركة لتحقيق التغيير. ويجمع الحوار الشامل، من خلال مجموعات التعليم المحلية، الوزارات والمجتمع المدني والمعلّمين والشباب والشركاء في التنمية لمعالجة المعوقات، ومراقبة التنفيذ، والحفاظ على الزخم. وستحصل الحكومات على الدعم لتعميق الحوار مع الجهات المعنية الأساسية في النظام. وسيتم تشجيع الجهات التمويليّة الخارجيّة على مواءمة دعمها من خلال الأنظمة الحكومية، ممّا يعزز المسؤوليّة الوطنيّة والمساءلة.

من خلال أدواتٍ مثل منحة تحويل النظام والصندوق المضاعف التابع للشراكة العالميّة للتعليم وصندوق مسرّع تعليم الفتيات ومظروف التمويل المبتكر، ستعمل الشراكة العالميّة للتعليم على جذب التمويل المشترك من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والخيريين والخاصين. وفي إطار الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2025، ساهم الصندوق المضاعف التابع للشراكة العالميّة للتعليم في جمع 3،78 مليار دولار كتمويل مشترك من 66 شريكًا باستخدام أقل من 1 مليار دولار فقط من منح الشراكة العالميّة للتعليم—متوسّط نسبة رفع مالي 4:1. كما سيستمر استخدام الأموال الميسّرة وموارد المنح بشكل استراتيجي لتقليل المخاطر أو الحصول على استثمارات أكبر من البنوك الإنمائيّة وصناديق المناخ والشركاء من القطاع الخاص.

ستقوم نُهج التمويل المبتكرة - بما في ذلك التمويل المختلط، والآليات القائمة على النتائج، والاستثمارات التعليمية المرتبطة بالمناخ - بربط التعليم بالأولويات الوطنية الأوسع. ومن خلال الاستفادة من مصادر تمويل متنوّعة ومواءمتها عبر أجندة إصلاحية موحّدة، تضمن الشراكة العالميّة للتعليم أن كل دولار - سواءً كان محليًا أو خارجيًا - يساهم بشكل مباشر في استدامة الأنظمة التعليمية وتأثيرها. كما سيضمن تعزيزُ الإبلاغ عن نتائج التمويل المشترك، فضلًا عن المدخلات، مساهمةَ رأس المال الذي يتم حشده بشكل مباشر في إصلاحات مستدامة وشاملة.

تأسست مؤسسة دعم الشراكة العالميّة للتعليم عام 2026 في جنيف، وهي مؤسسة غير ربحيّة أنشئت لدعم مهمّة الشراكة العالميّة للتعليم ورؤيتها وأهدافها. وتقدّم منصّةً مخصّصةً لحشد رأس المال من القطاع الخاص والجمعيّات الخيرية ولتوفير أنواع أخرى من الدعم، بما يتماشى مع أولويّات البلدان لقطاع التعليم. ومن خلال آليات شفافة وخاضعة للمساءلة، تكمّل مؤسسة دعم الشراكة العالميّة للتعليم أدوات التمويل الأساسية التابعة للشراكة عبر توجيه التمويل المحفّز والمختلط والمبتكر، وتعزيز التعاون مع الآخرين للنهوض بأنظمة التعليم الوطنية وتحقيق نتائج تعلّم مستدامة وشاملة.

تستند الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 إلى نقاط القوة والدروس المكتسبة من الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2025، لكنها تذهب إلى أبعد من ذلك - إذ تدمج تحويل النظام والتمويل المستدام والشراكة الشاملة في نموذج أقوى وأكثر تماسكًا. وتؤكد من جديد أن التقّدم المستدام في التعليم يعتمد على مواءمة الإرادة السياسية والموارد المالية وقدرات النظام لتحقيق نتائج مشتركة. ومن خلال تمويل أقوى، وقياس أكثر ذكاءً، وشراكة أعمق، والتزام راسخ بالمساواة بين الجنسين والشمول، ستدعم الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 البلدان في تحقيق وعدها بتوفير تعليمٍ جيدٍ لكل طفل - بشكل مستدام وعلى نطاق واسع (انظر الرسم 2).

الرسم 2. نموذج الشراكة العالميّة للتعليم لتحويل تمويل التعليم وتوفيره من أجل أثرٍ مستدام



تستند الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 على نقاط القوة والدروس المكتسبة من الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2025، ولكنّها تتجه بشكلٍ حاسمٍ نحو نموذجٍ أكثر تكاملاً وتطلّعًا نحو المستقبل — يجمع بين تحويل النظام، والتمويل المستدام، والشراكات الشاملة للوصول إلى نتائج مشتركة. وهي تدرك أنّ التقدّم المستدام في التعليم لا يعتمد على التدخّلات الفرديّة، بل على مواءمة القيادة السياسية، والتمويل العام، والقدرات المؤسسية، والعمل المنسّق على مرّ الوقت. في عالمٍ يتّسم بعدم اليقين وتراكم الأزمات، تنظر الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 إلى التعليم ليس فقط كضرورةٍ اجتماعيةٍ، بل أيضًا كاستثمارٍ استراتيجيٍّ في القدرة على الصمود، والإنصاف، والإمكانات البشرية. ومن خلال دعم الإصلاحات التي تقودها البلدان، وتعزيز المساءلة عن النتائج، وحشد الشراكات لتحقيق هدفٍ مشتركٍ، ستساهم الشراكة العالميّة للتعليم في ضمان أنّ كلّ طفل قادرٌ على الحصول على تعليمٍ جيدٍ، - وأنّ أنظمة التعليم قادرةٌ على توفيره بشكلٍ مستدامٍ وعلى نطاقٍ واسعٍ.



الملاحق

ملحق 1. إطار نتائج الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030

تصنيف بحسب النوع الاجتماعي، ومستوى التعليم، والأطفال والشباب ذوي الإعاقة، والموقع الجغرافي، واللاجئين والنازحين داخليًا، إذا انطبق. [1]

غاية الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030: تسريع وتيرة الوصول إلى التعليم وتعزيز نتائج التعلّم والمساواة بين الجنسين من خلال أنظمة تعليمية منصفة وشاملة وقادرة على الصمود في القرن الحادي والعشرين
النتائج الرئيسيّة من منح الشراكة العالميّة للتعليم والتمويل المشترك
النتيجة الرئيسيّة 1. عدد ونسبة الأطفال والشباب المستفيدين من تحسين جودة التعليم
النتيجة الرئيسيّة 2. عدد ونسبة الأطفال والشباب المستفيدين من تدخّلات تعزّز المساواة بين الجنسين
النتيجة الرئيسيّة 3. عدد ونسبة الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس الذين حصلوا على تعليمٍ أو تدريبٍ ما
النتيجة الرئيسيّة 4. عدد ونسبة الأطفال الذين حصلوا على نتائج تعلّمية أفضل
النتيجة الرئيسيّة 5. عدد ونسبة المعلّمين المستفيدين من برامج أو أنشطة التطوير المهني
أهداف الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030
الهدف 1: تنفيذ البلدان لإصلاحات ذات أولوية من تصميمها في مجال التعليم بطريقةٍ فعّالة، مع دمجٍ كاملٍ للمساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والفئات المهمّشة الأخرى وفقًا لسياق كل بلد
1. نسبة البلدان الشريكة التي نفّذت إصلاحات ذات أولويّة قد أظهرت تقدّمًا ملموساً في تحسين العناصر الرئيسية لنظام التعليم
2. نسبة البلدان الشريكة التي تُحسّن تخطيط التعليم ووضع ميزانيته ورصده مع مراعاة النوع الاجتماعي والشمول
3.أ. نسبة البلدان الشريكة التي تُحرز تقدماً في رفع التقارير عن تحقيق الهدف 4.1.1 – أ - من أهداف التنمية المستدامة.

1. للاطلاع على المنهجيّة، يمكن زيارة https://www.globalpartnership.org/content/gpe-2030-results-framework-annex-es-decision

3.ب. نسبة البلدان الشريكة التي تحقّق حوافز التمويل الإضافي المرتبطة برفع التقارير عن تحقيق الهدف 4.1.1 – أ - من أهداف التنمية المستدامة.

4. نسبة البلدان الشريكة التي تُحسّن توفّر البيانات والأدلة واستخدامها

الهدف 2: حشد التمويل المحلي والخارجي لدعم التنفيذ الفعّال للإصلاحات ذات الأولويّة وضمان استمرارها

5.أ. نسبة البلدان الشريكة التي تحرز تقدّمًا في:

- حجم التمويل المحلي للتعليم
- إنصاف التمويل المحلي للتعليم
- كفاءة التمويل المحلي للتعليم

5.ب. نسبة البلدان الشريكة التي تحقّق حوافز التمويل الإضافي المتعلقة بحجم التمويل المحلي وإنصافه وكفاءته

6. إجمالي التمويل المشترك الذي تم حشده من خلال منح الشراكة العالميّة للتعليم

7. نسبة تحقيق التزامات الجهات المانحة تجاه الصندوق الاستئماني التابع للشراكة العالميّة للتعليم

8. نسبة البرامج المموّلة بالمنح التنفيذية التابعة للشراكة العالميّة للتعليم التي تساهم في ضمان استدامة الإصلاحات ذات الأولوية

الهدف 3: تنفيذ الاصلاحات ودعمها بواسطة شراكات منسّقة وفعّالة وشاملة ومسؤولة، لا سيما مع الأطراف المعنيّة الأساسيّة في النظام

9. نسبة البلدان الشريكة التي تُظهر فيها الشراكة التزامًا متبادلًا بالمساءلة من أجل شراكة فعّالة

10. نسبة البلدان الشريكة التي تضم مجموعات تعليم محليّة شاملة

11. عدد التعديلات في سياسات البلدان الشريكة التي تأثّرت بمنظمات المجتمع المدني، أو منظمات المعلّمين، أو مجموعات الشباب، أو القطاع الخاص

12. نسبة البلدان الشريكة التي تحسّن التنسيق القطاعي

ملحق 2. نطاق تمويل الشراكة العالميّة للتعليم ومشاركتها

النطاق	الأمثلة
ستحافظ الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 على نطاق يمتدّ على 12 عامًا من التعليم الابتدائي والثانوي، مع عام واحد على الأقل من التعليم ما قبل الابتدائي.	توسيع فرص الحصول على التعليم ما قبل الابتدائي؛ تحسين التعلّم التأسيسي؛ دعم برامج الاستلحاق أو تعويض التعلّم؛ تعزيز تدريب المعلّمين ومواءمة المناهج الدراسيّة.
ثمة نطاق موسّع للتدخلات القائمة على الأدلّة لدعم وضع البرامج المتكاملة للأطفال الصغار (3 سنوات وأكثر)، ضمن البرامج التي تركّز على التعليم ما قبل الابتدائي، وبرامج المهارات اللازمة لسوق العمل للشباب المسجّلين في التعليم الثانوي أو ما يعادله من برامج التعليم والمهارات غير الرسمية أو برامج استلحاق التعلّم.	تمويل برامج شاملة للتعليم المبكر (3 سنوات وأكثر)؛ دمج خيارات التوظيف والمهارات في المناهج الدراسية الثانوية؛ مسارات للشباب الذين تجاوزوا السن المحدّد في المدارس أو لم يلتحقوا بالمدارس للعودة إلى التعلّم أو العمل.
ستواصل الشراكة العالميّة للتعليم تعزيز إدماج مبادئ الشمول والمساواة بين الجنسين في جميع جوانب عملها، بما في ذلك التركيز على مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز إدماج الأطفال ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين. ويشمل ذلك أيضًا إيلاء الاهتمام لصحة التلاميذ والتغذية المدرسية.	دعم إعداد ميزانيّات تستجيب للنوع الاجتماعي والإعاقة؛ ومبادرات الحفاظ على أمان المدارس والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ دمج الصحة والتغذية في خطط التعليم؛ تدريب شامل للمعلّمين في سياقات اللجوء.
ستعزّز الشراكة العالميّة للتعليم قدرات البلدان على تحديد الأطفال المعرّضين لخطر ترك المدرسة أو غير الملتحقين بها، وتتبعهم ودعمهم، وستقوم بتوجيه تمويل إلى الأطفال والشباب خارج نظام التعليم الرسمي. كما ستواصل دعم أنظمة تعليم مستجيبة للنوع الاجتماعي، ومنصفة وشاملة من خلال اعتماد مقاربة تقاطعية، وتحفيز إنصاف التمويل المحلي وكفاءته وحجمه.	حوافز للإنفاق المحلي المنصف على التعليم؛ دعم القدرات في جمع البيانات المصنّفة ورصدها؛ تمويل مرن للوصول إلى أكثر المتعلمين تهميشًا.
ستعزز الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 نُهج مواجهة التغيّر المناخي في أنظمة التعليم، والتخفيف من تأثيره على توفير التعليم.	تدابير للوقاية من أثر التغير المناخي والنزاعات على أنظمة التعليم، والاستجابة له والتخفيف من حدّته؛ المواءمة مع الاستراتيجيات الوطنيّة لتعزيز القدرة على الصمود في وجه التغيّر المناخي (مثل المدارس المقاومة للكوارث)؛ تدابير هادفة لتخفيف الأثر على الفئات الأكثر هشاشة.

ملحق 3. كيف نعمل

إنّ قدرة الشراكة العالميّة للتعليم على تحقيق النتائج لا تعتمد فقط على ما نقوم به، ولكن أيضًا على كيفيّة عملنا. يستند النموذج التشغيلي للخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2030 على الخطة الاستراتيجيّة 2025 – مع تركيزٍ أكبر على التنفيذ والاستدامة والمساءلة المشتركة.

الهدف	الأسئلة الرئيسيّة	الأدوات الداعمة
الإصلاح ذو الأولويّة الشامل	ما هي الأولويات التي يسعى البلد إلى تغييرها؟ ما هي الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإصلاح؟ هل تم دمج المساواة بين الجنسين والشمول بشكلٍ كامل؟ كيف سيتم تحسين بيانات التعلّم؟ كيف يمكن تعزيز النظام التعليمي لتحقيق النتائج المرجوة؟	وثيقة الشراكة حوافز التمويل الإضافي المرتبطة بإعداد التقارير عن نتائج التعلّم التأسيسي دعم قدرات النظام
حشد التمويل المستدام	كيف سيُحسّن البلد التمويل المحلي؟ ما هو مسار تحقيق نظام تعليمي مموّل بشكل مستدام؟ كيف يمكن للتمويل الخارجي، بما في ذلك منح الشراكة العالميّة للتعليم، أن يُحفّز تمويلاً مشتركًا إضافياً لدعم الاستدامة على المدى الطويل؟ هل يُعزّز هذا التمويل الأنظمة الحكومية ويدعم استدامة الإصلاح؟	دعم الحوار بشأن تمويل التعليم حوافز التمويل المحلّي الإضافي المنح الممولة من الخارج والتمويل المشترك بالاقتراض
تحفيز التنفيذ من خلال شراكات فعّالة	هل تم إشراك الجهات المعنيّة الرئيسية في تصميم الإصلاح؟ وهل تتم مواءمة جهودهم لدعم التنفيذ؟ وكيف سيتم رصد التقدم بشكل شامل؟	دعم الجهات الأساسيّة المعنيّة بالنظام والحوار الشامل الرصد السنوي / مراجعات منتصف المدّة

أدوات التمويل والدعم

تمّ تصميم أدوات التمويل التابعة للشراكة العالميّة للتعليم لتعزيز الأنظمة وحشد التمويل المستدام وتحفيز النتائج. وهي تشمل حوافز قائمة على النتائج ومرتبطة بالتمويل المحلّي ونتائج التعلّم وتوفّر المرونة اللازمة للسياقات التي تتّسم بالهشاشة والنزاعات.

أداة التمويل	الغاية	الأهليّة
منحة تحويل النظام	أداة رئيسية لدعم الإصلاحات واسعة النطاق التي تقودها البلدان والتي تعالج المعوّقات النظامية في أنظمة التعليم.	البلدان منخفضة الدخل، الدول الجزرية الصغيرة النامية المؤهّلة للانضمام إلى المؤسسة الدوليّة للتنمية وتلك المصنّفة على أنها الأقل نمواً أو هشة أو متضرّرة من النزاعات - حتى لو انتقلت إلى فئة البلدان المتوسّطة الدخل.
الصندوق المضاعف التابع للشراكة العالميّة للتعليم	حشد التمويل من الشركاء الثنائيين ومتعدّدي الأطراف والجمعيّات الخيريّة والقطاع الخاص ومواءمته مع أولويّات الإصلاح التي تقودها البلدان. المساهمة في توفير تمويل إضافي بمعدّل 4:1 مقابل كل دولار على الأقل من تمويل الشراكة العالميّة للتعليم. ويتضمن نافذة مطابقة بمعدّل 1:1 للجمعيّات والشركاء الخيريين.	مجموعة واسعة من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بما في ذلك تلك التي كانت مؤهلة سابقًا بموجب الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2025.
مظروف التمويل المبتكر	صناديق محفّزة تجمع بين التمويل الميسّر المختلط والحوافز الخيريّة وأدوات تقاسم المخاطر لحشد موارد عامة وخاصة إضافيّة لتنفيذ إصلاحات تعليميّة مستدامة بقيادة الحكومة.	البلدان التي تلتزم بشكل موثوق بتعزيز مرونة التمويل المحلي وتمويل التعليم المستدام.
صندوق مسرّع تعليم الفتيات	توجيه الموارد لدعم الإصلاحات التي تعالج الحواجز التي تواجهها الفتيات المهمشات للغاية، بما يتماشى مع دمج بُعد النوع الاجتماعي الأوسع نطاقاً في تحويل النظام أو منح الصندوق المضاعف التابع للشراكة العالميّة للتعليم	البلدان التي تواجه أكبر التحديات في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال التعليم. سيتم توفير الأموال المتاحة أولاً للبلدان المؤهلة التي استوفت متطلبات صندوق مسرّع تعليم الفتيات في إطار الخطة الاستراتيجيّة للشراكة العالميّة للتعليم 2025، من دون أن تحصل على مخصصات.

منحة تعزيز كفاءة النظام	دعم التخطيط القطاعي الشامل، وتشخيص النظام، وتعزيز القدرات المؤسسية لتحسين البيئة المؤاتية للإصلاح.	بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وتلك التي كانت مؤهلة سابقًا بموجب أطرٍ تابعة للشراكة العالميّة للتعليم.
صندوق Education out Loud	تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحوار الشامل، وإصلاح السياسات، والمساءلة الاجتماعية لأنظمة التعليم.	جميع البلدان الشريكة للشراكة العالميّة للتعليم.
آلية تبادل المعرفة والابتكار التابعة للشراكة العالميّة للتعليم	دعم استحداث الأدلة وحشدها واستخدامها في البحوث التطبيقية والمراكز الإقليمية لتوسيع نطاق الابتكارات وتعزيز القدرة على وضع السياسات.	جميع البلدان الشريكة للشراكة العالميّة للتعليم، بغض النظر عن مستوى الدخل.
مبادرات المساعدة الفنية	تقديم الدعم الفني الموجّه من خلال مرافق قائمة على الطلب لمواجهة التحديات المشتركة بين القطاعات.	البلدان الشريكة للشراكة العالميّة للتعليم التي تم اختيارها وفقًا للاحتياجات والأولويّات المحدّدة في أجندات الإصلاح الخاصة بها.
التمويل المعجّل	يسمح للبلدان الشريكة بإعادة توجيه موارد الشراكة العالميّة للتعليم المخصّصة للاستجابة للأزمات. ويركّز على ضمان استمرارية وتعافي التعليم، مما يسمح بصرف مسبق لما يصل إلى 20٪ من المبلغ المرصود للمنحة (أو ما يصل إلى 10 ملايين دولار أمريكي).	جميع البلدان المؤهلة للحصول على دعم الشراكة العالميّة للتعليم والتي تواجه حالات طوارئ مثل النزاعات والكوارث المناخية والأزمات الصحية. بالتنسيق مع صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" وبما يتماشى مع الاستجابات الإنسانية المشتركة.

ملحق 4. مع من نعمل

يضع مجلس إدارة الشراكة العالميّة للتعليم سياسات الشراكة والاستراتيجيّات. وتقدّم أمانة الشراكة العالميّة للتعليم الدعم الإداري والتشغيلي للشراكة وتسهّل التعاون مع جميع الشركاء.

فئة الشركاء	الأدوار والمساهمات
حكومات البلدان الشريكة	‹ تقود وزارات التعليم أجندة الإصلاح وتتبناها من خلال وثائق شراكة تتماشى مع الخطط الوطنية لقطاع التعليم. ‹ تتولى وزارات المالية وهيئات الميزانية الوطنية حشد وتخصيص ودعم التمويل المحلي للتعليم. ‹ تؤدّي السلطات دون الوطنية والمحلية (الولايات، والمحافظات، والمقاطعات) أدوارًا محوريةً في المناطق التي يتّسم فيها التعليم باللامركزية. ‹ تتعاون الحكومات في المناطق الهشة والمتضرّرة من الأزمات مع الشراكة العالميّة للتعليم من خلال أطر تشغيلية مُكيَّفة لضمان استمرارية التعلّم ومرونة النظام التعليمي.
منظمات المجتمع المدني ومنظمات المعلّمين	‹ تشارك منظّمات المجتمع المدني في الحوارات الشاملة بشأن السياسات، وعمليات الرصد والمساءلة. ‹ تساهم نقابات المعلّمين والجمعيات المهنية في تصميم السياسات، والتطوير المهني، واستراتيجيات تخصيص الموارد المنصف. ‹ يعزّز صندوق Education Out Loud حيز المجتمع المدني في الدفاع القائم على الأدلة والرصد التشاركي لإصلاحات التعليم.
شركاء التنمية والتمويل	‹ يعمل الشركاء متعددو الأطراف، مثل البنك الدولي (الجهة المضيفة ومسؤول الائتمان)، واليونيسف، واليونسكو، كوكلاء منح، وينسقون الدعم الفني والمالي. ‹ تتعاون المؤسسات العالميّة (اليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي) مع الشراكة العالميّة للتعليم في قضايا مثل البيانات، والاستجابة للأزمات، والوجبات المدرسية، والمناخ. ‹ يساهم المانحون الثنائيون، والمؤسسات الخيرية، وبنوك التنمية في تمويل منح الشراكة العالميّة للتعليم بشكلٍ مشتركٍ، دعماً لنموذج الرفع المالي للصندوق المضاعف التابع للشراكة العالمية للتعليم بمعدّل 4:1. ‹ تشارك مؤسسات التمويل الإنمائي، بما في ذلك البنوك الإقليمية والوطنية، في آليات التمويل المبتكرة وآليات مقايضة الديون بالتعليم، مما يوسّع الحيز المالي المتاح للتعلّم.
المنظّمات الإقليميّة والعالميّة	‹ تعزّز الهيئات الإقليمية وشبكات التعلّم من النظراء، مثل آليّة تبادل المعرفة والابتكار، تبادل الأدلة والقدرات على المستوى الإقليمي. ‹ تتعاون المؤسسات العالميّة (اليونسكو، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي) مع الشراكة العالميّة للتعليم في مجالات البيانات والسياسات والاستجابة للأزمات وتوفير الوجبات المدرسية. ‹ تساهم الشراكات مع صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في توحيد الجهود في إطار العمل الإنساني والتنموي المترابط.
القطاع الخاص والشركاء غير التقليديين	‹ تساهم المؤسسات الخاصة والشركات والمؤسسات الاجتماعية بالابتكار والتمويل والتكنولوجيا من أجل إحداث تحوّل جذري في الأنظمة. ‹ تركّز الشراكة على التعلّم الرقمي والتكنولوجيا المساعِدة لدمج ذوي الإعاقة، والبنية التحتية المقاومة لتغيّر المناخ. ‹ توفّر مؤسسة دعم الشراكة العالميّة للتعليم منصّة مخصّصة لحشد رأس المال من القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، بما يتماشى مع أولويّات البلدان العامّة.

المراجع

1. البنك الدولي، التعامل مع أزمات متعددة، الحفاظ على مسار التنمية طويلة الأجل: استجابة مجموعة البنك الدولي للأزمات التي تؤثر على البلدان النامية (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2023).
2. اليونسكو، "مساعدة التعليم: حان وقت اتخاذ قرارات صعبة" (التقرير العالمي لرصد التعليم: ورقة سياسات رقم 50، اليونسكو، باريس، 2025)، https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000394153
3. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مسح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول محركات بناء الثقة في المؤسسات العامة - نتائج عام 2024: بناء الثقة في بيئة سياسية معقدة (باريس: منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2024).
4. الأمم المتحدة، قاعدة بيانات توقعات السكان في العالم، 2024.
5. البنك الدولي، نبض أفريقيا: تحديث اقتصادي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، تشرين الأول/ أكتوبر 2025).
6. اللجنة التوجيهية رفيعة المستوى المسؤولة عن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، المستقبل في خطر: لماذا يُعدّ الاستثمار في التعليم أمرًا حرجًا (باريس: اليونسكو، 2023).
7. أ. جيثين، "محاسبة النمو التوزيعي: التعليم والحد من الفقر العالمي، 1980-2019"، أيلول/ سبتمبر 2024، اليونسكو.
8. ك. لاتشيتشان ي. ساوادا، "حالة الإعاقة وعوائد التعليم في بلد نامٍ"، مجلة اقتصاديات التعليم العدد 37 (2013): 85-94، https://doi.org/10.1016/j.econedurev.2013.08.007 .
9. الشراكة العالميّة للتعليم، أبرز نتائج تحليل العلاقة بين التعليم والسلام (واشنطن العاصمة: الشراكة العالميّة للتعليم، 2024)، https://www.globalpartnership.org/content/key-findings-analyses-relationship-between-education-and-peace
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2020: الأفق التالي - التنمية البشرية وعصر الأنثروبوسين (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020)؛ اليونسكو، التعليم من أجل التماسك الاجتماعي وبناء السلام (باريس: اليونسكو، 2022)؛ التقارير العالمية لرصد التعليم.
11. البنك الدولي، الفرص الضائعة: التكلفة الباهظة لحرمان الفتيات من التعليم (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018).
12. البنك الدولي، تعليم اللاجئين: الاستثمار في المستقبل (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2023)؛ البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التكلفة العالميّة للتعليم الشامل للاجئين (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2021)؛ ر. هوبر، "تمويل تعليم اللاجئين: حقائق ونتائج رئيسية - رؤى حول تمويل تعليم اللاجئين في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط" (ورقة عمل بحثية في السياسات 10752، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2024). البنك الدولي، المهجرون قسراً: نحو نهج تنموي لدعم اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2017)؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، مركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسري - التقرير السنوي 2020-2019 (جنيف: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وواشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2020).
13. اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تمهيد مسارات الإدماج: نحو صنع سياسات قائمة على الأدلة لتعليم اللاجئين (باريس: اليونسكو، 2023)؛ اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تمهيد مسارات الإدماج: لمحة عامة عن بيانات تعليم اللاجئين حول العالم (باريس: اليونسكو، 2023).
14. حالة فقر التعلّم حول العالم: تحديث 2022 (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2023).
15. البنك الدولي، الفرص الضائعة: التكلفة الباهظة لحرمان الفتيات من التعليم.
16. معهد اليونسكو للإحصاء، بيانات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس (مونتريال: معهد اليونسكو للإحصاء، 2023)؛ اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 2023/4: التعليم من أجل الإنسان والكوكب - بناء مستقبل مستدام للجميع.
17. ليونيسف، حالة أطفال العالم 2021: في ذهني - تعزيز وحماية ورعاية الصحة النفسية للأطفال (نيويورك: اليونيسف، 2021)؛ اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 2023/4: التعليم من أجل الإنسان والكوكب - بناء مستقبل مستدام للجميع.

18. منظمة العمل الدولية. "مهارات مستقبل العمل: الاتجاهات والفجوات والاستجابات" (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2023)؛ اليونيسف، إعادة تصور المهارات: مستقبل التعليم والمهارات للأطفال والشباب (نيويورك: اليونيسف، 2022).

19. د. إيفانز، "هل تُؤتي الاستثمارات في محو الأمية وتعليم الحساب في المراحل المبكرة ثمارها في الأجور؟ أفضل الأدلة لدينا تُشير إلى نعم"، مدونة مركز التنمية العالمية، 23 تشرين الأول / أكتوبر 2025؛ ل. كروفورد، "العائدات الاقتصادية لمحو الأمية وتعلّم الحساب التأسيسي: أدلة من إندونيسيا" (ورقة عمل، مركز التنمية العالمية، لندن، 2025)؛ ج. داس وآخرون، "آثار التعلّم التأسيسي على الأجور على المدى الطويل في باكستان" (ورقة عمل، مركز التنمية العالمية، لندن، 2025).

20. البنك الدولي، واليونسكو، واليونيسف، حالة أزمة التعليم العالميّة: طريق التعافي (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2021)؛ اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 2023/4: التعليم من أجل الإنسان والكوكب - بناء مستقبل مستدام للجميع.

21. اليونسكو وفريق العمل الدولي المعني بالمعلمين في مجال التعليم 2030، التقرير العالمي عن المعلمين: معالجة نقص المعلمين - أبرز النقاط (باريس: اليونسكو، 2023).

22. الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير الاتصال العالمي 2024 (جنيف: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2024).

23. الشراكة العالميّة للتعليم، التقرير التجميعي للتقييم المواضيعي والوطني - المرحلة الأولى (واشنطن العاصمة: الشراكة العالميّة للتعليم، 2024)؛ الشراكة العالميّة للتعليم، تقرير النتائج 2025 (واشنطن العاصمة: الشراكة العالمية للتعليم، 2025).

24. الشراكة العالميّة للتعليم، مراجعة سريعة لإدماج بُعد النوع الاجتماعي في نموذج عمل الشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 (واشنطن العاصمة: الشراكة العالمية للتعليم، 2025؛ https://www.globalpartnership.org/content/rapid-review-gender-hardwiring-gpe-2025-operating-model-april-2025 ؛ الشراكة العالميّة للتعليم، التقرير التجميعي للتقييم المواضيعي والوطني - المرحلة الأولى ؛ الشراكة العالميّة للتعليم، تقرير النتائج 2025.

25. الشراكة العالميّة للتعليم، نحو أنظمة تعليمية ذكية مناخياً: إطار عمل من 7 أبعاد (واشنطن العاصمة: الشراكة العالميّة للتعليم، 2023)، https://www.globalpartnership.org/content/toward-climate-smart-education-systems-7-dimension-framework-action .

26. شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، تقييم الشراكة العالميّة للتعليم 2024 (باريس: شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، 2024).

27. الشراكة العالميّة للتعليم، التقرير التجميعي للتقييم المواضيعي والوطني - المرحلة الأولى

28. المركز الدولي للتدريب والبحوث للمنظمات غير الحكومية - INTRAC - للمجتمع المدني، مراجعة صندوق Education Out Loud - تقرير المرحلة الأولى (أكسفورد: المركز الدولي للتدريب والبحوث للمنظمات غير الحكومية – INTRAC، 2024)، https://www.globalpartnership.org/content/review-education-out-loud-phase-1-report-october-2024 ؛ المركز الدولي للتدريب والبحوث للمنظمات غير الحكومية - INTRAC - للمجتمع المدني، مراجعة صندوق Education Out Loud - تقرير المرحلة الثانية (أكسفورد: INTRAC، 2025)، https://www.globalpartnership.org/content/review-education-out-loud-phase-2-report-march-2025 ، شركة راين للاستشارات، مراجعة آلية الشراكة العالميّة للتعليم لتبادل المعرفة والابتكار - التقرير النهائي (لندن: شركة راين للاستشارات، 2024)، https://www.globalpartnership.org/content/review-global-partnership-education-knowledge-innovation-exchange-final-report-october-2024 ؛ مجموعة تكنوبوليس، تقييم آلية الشراكة العالميّة للتعليم لتبادل المعرفة والابتكار - تقرير التقييم (برايتون: مجموعة تكنوبوليس، 2025)، https://www.globalpartnership.org/content/evaluation-report-gpe-knowledge-and-innovation-exchange-program-april-2025 .

29. الشراكة العالميّة للتعليم، تقرير النتائج 2025؛ معهد اليونسكو للإحصاء، تحديثات بوابة ومؤشرات بيانات التعلّم التأسيسي (مونتريال: معهد اليونسكو للإحصاء، 2023).

معلومات الاتصال

information@globalpartnership.org

المكاتب

واشنطن
70701 شارع 18 شمال غرب
الطابق الثاني
واشنطن العاصمة 20006
الولايات المتحدة الأمريكية

بروكسل
شارع مارنيكس 17،
الطابق الثاني
ب1000-، بروكسل
بلجيكا

باريس
66 شارع إيينا
75116 باريس
فرنسا

تشيناي
حديقة غلوبل اينفو سيتي، البلوك ج
الطابق الحادي عشر
MGR 40 سالاي، بيروغوندي
تشيناي، تاميل نادو 600096
الهند

نيروبي
مركز دلتا طريق مينينجاي
التل العلوي صندوق البريد 00100-30577
نيروبي، كينيا

صادر عن الشراكة العالميّة للتعليم

كانون الثاني/ يناير 2026

لا تنطوي التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء هذا المنشور على أي تعبير عن رأي الشراكة العالميّة للتعليم أو مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو سلطاتها، أو حدودها.

تحويل التعليم